



# أثر السياسة المائية التركية على التنمية

## الزراعية بالعراق للفترة من (1990-2006)

م. م. أحمد كامل حسين الناصح  
جامعة بغداد- كلية الإدارة والاقتصاد  
قسم الاقتصاد

### المستخلص

تسعى تركيا ضمن سياساتها المائية ومنذ زمن بعيد وبأصرار على تنفيذ المزيد من بناء السدود والمشاريع التخزينية المائية على حوضي دجلة والفرات، الأمر الذي يؤدي بالضرورة الى تناقص معدل الواردات المائية لنهري دجلة والفرات الداخلة للأراضي العراقية. وبالتالي التأثير على مقومات التنمية الزراعية العربية بشكل عام والتنمية الزراعية بالعراق بشكل خاص ومن ثم تهديد الامن الغذائي الوطني. لذا فإن البحث يهدف الى الوقوف على اهم المشكلات التي تتعرض لها مياه الري في العراق نتيجة التوسع في المشاريع المائية التركية وتأثيراتها على التنمية الزراعية .

اظهرت نتائج البحث ان معدلي الوارد المائي لنهري دجلة والفرات قد تناقص بشكل كبير في السنوات الاخيرة عنه في السنوات الماضية، بمعنى انه كلما تقدمت السنين كلما تناقص الوارد المائي للنهرين المذكورين، وذلك نتيجة السياسة المائية التي تنتهجها تركيا في الاستمرار بتنفيذ المشاريع المائية على النهرين. كما وجدت الدراسة ان هذه السياسة لها الاثر السلبي على الأراضي الزراعية نتيجة تضرر الاخيرة بزيادة تملح التربة وانتشار ظاهرة التصحر في مساحات زراعية واسعة وعلى اعاققة الخطط التنموية الزراعية في العراق . اذن هناك حقيقة واحدة وهي ان توفر المياه يبقى المحدد الرئيسي للتنمية الزراعية بالعراق وليس الأراضي لذلك تتجسد خطورة ما تقوم به تركيا من الاستحواذ على نهري دجلة والفرات كمحدد رئيسي امام تنفيذ برامج الخطط الزراعية في العراق.

بناء على ما تقدم يمكن الاقتراح بمواصلة وزارة الموارد المائية التفاوض مع الجارة تركيا بشأن سياستها المائية وفق القوانين الدولية في هذا الجانب والتوصل الى حل يرضي الطرفين . والعمل الجاد على كربي نهري دجلة والفرات ابتداء من دخولهما الى الأراضي العراقية وذلك لاجل ارتفاع منسوب المياه وتخفيض نسبة الاملاح فيها وبناء المزيد من السدود الضخمة لاستيعاب اكبر كمية ممكنة من المياه الواردة .

### المقدمة

تعد تركيا من الدول الغنية بالموارد المائية، حتى انها توصف بكونها دولة ذات تخمة مائية. وتقدر مواردها المائية السنوية بنحو 203 مليار م<sup>3</sup>، تستخدم منها فقط 15.6 مليار م<sup>3</sup>، نظرا لما تتمتع به تركيا من ارتفاع كمية الهطول المطري والتلجي فيه<sup>(1)</sup> .

لقد توجهت تركيا نحو استثمار مكثف لمصادرها المائية في جنوب وشرق الاناضول منذ بداية الثمانينات، وهي المنطقة المتاخمة للحدود السورية - العراقية، وكان الاساس في هذا الاستثمار مشروع غاب GAP والمتضمن بناء عشرات السدود والمحطات الكهربائية في المنطقة للاستفادة منها في الزراعة والصناعة وتوليد الطاقة ومجالات اخرى، ومنذ بداية المشروع اقيم في اطاره أكثر من عشرين سداً مائياً، اهمها سد اتاتورك على نهر الفرات، وقد اضيف للمشروع توجه تركي جديد لاستثمار واسع لمياه نهر دجلة انطلاقاً من اقامة سد "اليسو" الذي جرى تدشينه مؤخراً بالقرب من مثلث الحدود السورية- العراقية- التركية، والمقرر انجازه في العام 2013، ليصبح احد اهم المشاريع المائية على نهر دجلة .

ومثلما اثر سد اتاتورك على مستوى تدفق مياه الفرات الى سوريا والعراق، فإن من المنتظر ان يؤثر السد الجديد بصورة سلبية على تدفق مياه دجلة الى البلدين، مما سوف يغير الخريطة المائية في هذا المثلث، ويدفع الى نشوء وتطور صراعات جديدة، تزيد الصراعات القديمة والقائمة حول المياه حدة<sup>(2)</sup>

وكان من الطبيعي ان يتاثر العراق بسياسة تركيا المائية التي لا تراعي حقوقه التاريخية في مياه نهري دجلة والفرات، وذلك لكونها دولة مصب رغم ان القوانين والمواثيق الدولية تقر هذه الحقوق، وبالتالي اثرت هذه السياسة في التنمية الزراعية العربية ولا سيما في العراق الذي هو الان بامس الحاجة لتلك التنمية (نظراً للظروف الصعبة المعروفة لدى العالم) . بسبب عدم استقرار معدلات الوارد السنوي لنهري دجلة والفرات، وارتفاع ملوحة المياه مما ادى الى ارتفاع ملوحة التربة في وسط وجنوب العراق.

- 
- 1- منظمة الغذاء والزراعة الدولية (FAO) ، التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار في الشرق الادنى، هولندا نيسان/ 1991 جدول 4 ص27
  - 2- سارة ، فايز ( كاتب سوري) سوريا وجواره ..... مشكلة المياه - صحيفة الوطن العمانية -26 تشرين اول 2006 . راجع الموقع الالكتروني <http://www.thisissyria.net/2006/10/26/mediarticles/11.html>

## مشكلة البحث

ليس خيرا جديدا من ان هناك مشكلة مائية بالوطن العربي بشكل عام والعراق بشكل خاص كونه احد الدول المتشاطنة مع تركيا بسبب السياسة المائية لتركيا المتمثلة بالمشاريع المائية، لكن ما يزيد من حدة المشكلة هو كثرة تلك المشاريع على نهري دجلة والفرات بالاونة الاخيرة، اذ تسعى تركيا باصرار الى تنفيذ المزيد من مشروعاتها الخزنبة والاروانبة والتي كان اخرها اقامة سد "اليسو" على نهر دجلة. مما له اثر سلبي على الواردات المائية الداخلة الى العراق والذي يؤدي بالضرورة الى الاضرار بالتنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الزراعية بشكل خاص .

## فرضية الدراسة

تحاول الدراسة التحقق من صحة الفرضية التي تشير الى ((ان موارد المياه في العراق تتعرض الى مشكلات مستقبلية، نتيجة السياسة المائية السلبية لنهري دجلة والفرات من قبل تركيا، مما سيكون له اثر سلبي واضح على التنمية الزراعية بالعراق ومستقبل الامن الغذائي الوطني)).

## اهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى تحقيق الاتي:

- 1- التعرف على حجم المشاريع المائية التركية المقامة على نهري دجلة والفرات.
- 2- الوقوف على اهم المشكلات التي تتعرض لها مياه الري في العراق نتيجة التوسع في المشاريع المائية التركية وتأثيراتها على التنمية الزراعية.
- 3- اقتراح الحلول للحد من المشكلات التي تتعرض لها مياه الري في العراق.

## أسلوب التحليل ومصادر البيانات

يعتمد اسلوب التحليل على الجانب الوصفي. اما مصادر البيانات فهي مصادر ثانوية مثل الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة الزراعة، وزارة الموارد المائية، البحوث والرسائل والاطاريح ذات العلاقة . وقد تضمن البحث مبحثين الاول منها يتناول واقع السياسة المائية التركية والمشاريع المائية التركية المقامة على نهري دجلة والفرات. بينما تضمن المبحث الثاني تأثير السياسة المائية التركية على التنمية الزراعية في العراق في ثلاثة محاور وهي مشكلة تملح الاراضي الزراعية والتصحر والسياسة المائية وأثرها على تنفيذ الخطط الزراعية .  
منتهيا البحث بأهم الاستنتاجات والتوصيات .

## المبحث الأول/ واقع السياسة المائية التركية

قد يتبادر الى الذهن حقيقة الاحتياجات المائية التركية للاغراض الزراعة المروية التي لا يبرر بها اقامة مشاريع مائية خزنية ضخمة جدا، حيث ان كل ما يستخدم من المياه لاغراض الري يبلغ حوالي 9.04 مليار م<sup>3</sup> من اجمالي ما تملكه من موارد مائية تقدر بنحو 203 مليار م<sup>3</sup> سنويا<sup>(3)</sup>. ومن المعروف لدى الباحثين بشؤون تركيا ان مساحة اراضيها تقدر بنحو 110 مليون دونم 36 % من اجمالي مساحة تركيا وتشكل مساحة الاراضي المروية فيها نسبة 13% فقط، اي بحدود 14.6 مليون دونم زرعت في عام 1992 م<sup>(4)</sup>.

لذلك لو امعنا النظر جيدا نجد ان دولة تركيا لديها اكتفاء ذاتي من الغذاء، وليس ذلك فحسب وانما ايضا انها تصدر اغذية مهمة خاصة الحبوب والحيوانات الحية والصوف، اذ تعتبر تركيا الدولة التاسع عشر في العالم من حيث امكانياتها التصديرية من هذه السلع<sup>(5)</sup>

ومن هنا نجد انه بالرغم من الاحتياجات المائية المحدودة لاغراض الزراعة المروية التي تتراوح بحدود 4.4 % من مجموع الموارد المائية . الا انها مازالت مستمرة في انشاء السدود والخزانات المائية منذ عام 1960 ولحد اخر سد الذي تم وضع حجر الاساس له وهو سد (اليسو) على نهر دجلة عام 2006 وبذلك يبلغ عدد السدود 113 سد لحد الان .

### اولا: تركيا وموارده المائية

تلعب تركيا دورا بارزا في الشرق الاوسط باعتبارها دولة المنبع للمياه في منطقة الشرق الاوسط وذلك بسبب ارتفاع كمية هطول الامطار والثلوج فيه اذ تقدر كمية الامطار الساقطة بنحو 600 مليار م<sup>3</sup> سنويا . والتي تغذي نحو 26 نهرا رئيسا فيها<sup>(6)</sup> . هناك مايقارب ايضا نحو 9.5 مليار م<sup>3</sup> من المياه الجوفية منها 2.4 مليار م<sup>3</sup> في منطقة حوض دجلة والفرات<sup>(7)</sup> . بالاضافة الى ان هناك انهار داخلية كنهري سيحان وجيحان. اذ تبلغ حصة الفرد بأكثر من 3000 مليار م<sup>3</sup> سنويا من المياه المتجددة والبالغة نحو 196 مليار م<sup>3</sup> من داخل اراضي تركيا و7 مليار م<sup>3</sup> من خارجها<sup>(8)</sup> .

3 - منظمة الغذاء والزراعة الدولية (FAO)، التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار في الشرق الادنى، مصدر سابق ص27 .

4- د. أبراهيم، احمد حسن، قطاع الزراعة في الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للعلوم الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت/ مايس 1997 ص 391-393 .

5- عبد الهادي، علي، المجال الحيوي التركي، رسالة دكتوراة جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد 1997 ص.103

6- الصالحي، ثامر محي الدين، الطاقة في تركيا، اطروحة ماجستير، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية 1989 ص79 .

7- د. محمد، صباح محمود، د. عباس، عبد الامير، السياسة المائية التركية، مطبعة المتوسط، بيروت 1998 ص48 .

8- منظمة FAO. التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار، مصدر سابق ص27 .

وتشير البيانات الواردة في الجدول (1) الى مساحة حوضي نهردجلة وروافده ومعدل واردتها السنوي ونهر الفرات وطولة ومساحة ومعدل وارده السنوي لعام 2006 حيث يتضح بأن احواض معظم روافد نهر دجلة يقع القسم الاكبر منها في الاراضي العراقية، إذ تزيد هذه المساحة عن 50% من مساحة الحوض لكل من الروافد الاربعة، باستثناء رافد الخابور الذي تبلغ نسبة مساحة حوضه في العراق بنحو 43.5 %، والنسبة الاخرى البالغة 56.5 % تكون في تركيا<sup>(9)</sup>، إذ بلغ معدل الوارد السنوي لنهر دجلة مع روافده نحو (48.2) مليار م<sup>3</sup> خلال الفترة 1999/ 979<sup>(10)</sup> بينما تناقص معدل واردتها السنوي مع روافده الى (44.600) مليار م<sup>3</sup> لعام 2006، نتيجة المشاريع التخزينية لتركيا على حوض دجلة. إذ نجد ان وارد نهر دجلة الرئيسي والخابور يتكون معظمة داخل الاراضي التركية. ولكن وارد نهر الزاب الكبير يتكون الجزء الاكبر منه البالغ نسبته 58 % في الاراضي العراقية، والباقي في الاراضي التركية اما الزاب الصغير فتساهم ايران بنسبة 36% من وارده السنوي .

جدول(1) يبين الایرادات السنوية لنهري دجلة وروافدها والفرات لعام 2006

النهر	الطول كم	مساحة الحوض*** كم 2	معدل الوارد			نسبة الوارد****
			العراق	تركيا	ايران	
دجلة الرئيس*	1900 منه (1418) كم داخل العراق	46700 خارج العراق	18.500 مليار / م <sup>3</sup>	100%	-	-
الخابور	160	6270	2.100	100%	-	-
الزاب الكبير	400	26470	13.500	58%	42%	-
الزاب الصغير	400	22250	5.600	64%	-	36%
العظيم**	225	10780	0.800	100%	-	-
ديالى	386	3200	4.100	41%	-	59%
مجموع نهر دجلة	1900	340500	44.600	32%	56%	12%
الفرات	2940 منه (1180) كم داخل العراق	444	20.600			

\*الایراد السنوي لنهر دجلة الرئيس يمثل كمية المياه الواردة الى العراق عند الحدود التركية .  
\*\* الایراد السنوي لرافد العظيم من داخل العراق فقط وبقية الروافد من المنبع الى المصب في نهر دجلة .  
\*\*\* تم اضافة مساحة الحوض لنهري دجلة والفرات الى الجدول من وزارة الري- الهيئة العامة لتشغيل مشاريع الري- قسم المدلولات المائية- انهار العراق- دجلة والفرات- بغداد- 1990 ص6.  
\*\*\*\* تم اضافة نسبة الوارد الى نهر دجلة الى الجدول من وزارة الري- الهيئة العامة لتشغيل مشاريع الري- قسم المدلولات المائية- انهار العراق- دجلة والفرات- بغداد- 1990 ص6 .  
المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الاحصاء الزراعي، تقرير مؤشرات الموارد المائية لسنة 2006، العراق- بغداد، حزيران 2007، ص4 .

9- لافي، صبرية احمد، استثمار الموارد المائية السطحية في العراق وأثرها في الامن الوطني، رسالة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة بغداد 1994 ص 73 .

10- الناصح، احمد كامل حسين، واقع استخدام المياه السطحية في الزراعة في العراق وتوقعات المستقبل حتى عام 2020 م، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة بغداد، 2002 ص 26 .

من الواضح ان الوارد المائي لنهر دجلة الرئيسي الذي يمكن لتركيا ان تتحكم به يبلغ نحو 26.6 مليار م<sup>3</sup> سنويا المتمثل (بوارد نهر الخابور ودجلة الرئيسي ونسبة 42% من الزاب الكبير) . الامر الذي يعكس مدى الآثار السلبية للسياسة المائية التي تقوم بها تركيا .

اما نهر الفرات حيث يشير الجدول اعلاه الى طول النهر والبالغ من منبعه حتى مصبة 2940 كم منها 1180 كم داخل العراق، والباقي موزعة بين تركيا وسوريا. وان مساحة حوضه تقدر بنحو 444 الف كم<sup>2</sup> موزعة في الدول الثلاث (تركيا، سوريا، العراق) اضافة للسعودية التي تقع نسبة 15 % من حوض النهر في اراضيها .

ومن الجدير بالذكر ان نهر الفرات وكما هو معروف بانه ينبع من منطقة روم التركية، ويتكون النهر من التقاء نهري فرات صو (الشمالي) والبالغ طوله حوالي 400 كم ومراد صو (الجنوبي) والذي يبلغ طوله 600 كم<sup>(11)</sup>. اذ يخلو نهر الفرات من اي رافد في الاراضي العراقية باستثناء الوديان التي تصب في مياهها أثناء مواسم الامطار. لذلك فان النسبة العظمى من الوارد السنوي للنهر تأتي من خارج العراق .

اما الوارد السنوي للنهر فكان يبلغ 33.02 مليار م<sup>3</sup> في عام 1972م<sup>(12)</sup>، اخذ هذا المعدل بالتناقص بنحو 29 مليار م<sup>3</sup> خلال الفترة 1979 / 1999<sup>(13)</sup>. الى ان وصلت معدله واردة السنوي ب 20.600 مليار م<sup>3</sup> في عام 2006 م في داخل الاراضي العراقية. ويرجع سبب ذلك الى قيام تركيا ببناء عدة مشاريع متلاحقة على هذا النهر وفق برامج سياستها المائية التي يتيح لها التحكم بنحو اكثر من 88 % من معدل الوارد السنوي لنهر الفرات بسبب انخفاض مشاركة كل من سوريا والعراق التي لا تتجاوز 12% من معدل الوارد السنوي للنهر<sup>(14)</sup>.

## ثانياً: المشاريع المائية التركية في حوضي دجلة والفرات

### 1- مشروعات نهر الفرات

تعود المحاولات الاولى لتطوير حوض الفرات الى عام 1930 م عندما تأسست مؤسسة أعمال المياه التركية<sup>(15)</sup>، وشرعت في تنفيذ برامجها بعد منتصف الستينات، وهي منذ ذلك التاريخ مستمرة في اعمال التطوير. ومن ابرز المشاريع التي خططت لانشائها وتم تنفيذها من الشمال الى الجنوب.

---

11-Resod, labirak, Geography of Turkey, University of Ankara, Directorate General of press and pronxition Areavu, N.D, 1988

12- الرواي، احمد عمر، مشكلات المياه بالعراق في ظل السياسة المائية التركية وتأثيراتها في الامن الغذائي، اطروحة دكتوراة / كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد 1999 ص 30 .

13- الناصح، احمد كامل حسين، واقع استخدام المياه السطحية في الزراعة في العراق وتوقعات المستقبل حتى عام 2020 رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة بغداد، 2002، ص 28 .

14- الرواي، احمد عمر نفس المصدر اعلا، ص 3 .

15- لافي، صبرية احمد، السياسة المائية التركية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، سلسلة دراسات تركية رقم (15)، بغدا، 1984، ص 24 .

### أ- مشروع سد وخزان كيبان

وهي من المشاريع الكبيرة في تركيا، وتقع خارج الـ GAP. إذ يهدف هذا المشروع الى عمليات تخزين الفائض المائي على المدى الطويل. وتبلغ الطاقة الاستيعابية لهذا الخزان 30.7 مليار م<sup>3</sup> من المياه (16).

### ب- مشروع قره قايا .

وهو ثاني المشاريع الكبيرة بعد سد كيبان التي انشأتها تركيا على المجرى الرئيسي لنهر الفرات. ويهدف الخزان الى السيطرة على مياه الفرات واستعمال المياه المخزونة بهدف توسيع الرقعة الزراعية وري اراضي جديدة إذ يهدف لارواء (17).

1- سهل اورفة- هران

2- سهل ماردين- جيلان بنار

3- نسيبين- هلوان

### 2- مشروع الفرات الاسفل، ويتالف من:

#### أ- سد وخزان اتاتورك

تم وضع حجر الاساس له في 3- 11- 1983 وانجز في مدة عشرين شهرا (18)، وأصبح جاهزا لاستقبال المياه منذ شهر كانون الثاني من عام 1991 وانتهى العمل به بشكل نهائي في تموز من عام 1992 م (19).

يعد هذا المشروع بمثابة القلب النابض بالنسبة لبقية المشاريع المقامة على حدود نهري دجلة والفرات، ويمثل من اكبر المشاريع الاستراتيجية التي نفذت في تاريخ تركيا، كما يعد رابع اكبر سد في العالم من حيث الحجم، اذا يبلغ قدرته الاستيعابية 48.7 مليار م<sup>3</sup> لاهداف متعددة الاغراض والاستخدامات .

#### ب- نفق أورفة

وهو يعتبر من الاعمال التكميلية لمشروع سد وخزان اتاتورك، إذ بدأ العمل به عام 1978 وانتهى عام 1992، ان هذه المنظومة تعد اطول المنظومات المائية في العالم حيث تعمل على تحويل مياه الفرات من مجراها الطبيعي الى مجرى صناعي، وذلك لارواء 141535 هكتار وبهذا يهدف المشروع الى تغيير المناطق غير المنتجة الى اراض مروية منتجة.

#### ج- مشروع ري ماردين- جيلان بنار

#### د - مشروع ري سيفيرك- هلوان

#### ه- مشروع ري بوزوفا

#### 3- مشروعات الفرات الحدودي .

لقد بدأ العمل بتنفيذ هذا المشروع من عام 1982 وانتهى بعام 1987، إذ يهدف الى ارواء مساحة تقدر بـ 23 الف هكتار من سهول اربان .

16- لافي، صبرية احمد، السياسة المائية التركية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، مصدر سابق، ص 34

17- نفس المصدر أعلاه، ص 37 .

18- الجهاني، يوسف ابراهيم، ثرثرة فوق المياه، الطبعة الاولى، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1999 ، ص23 .

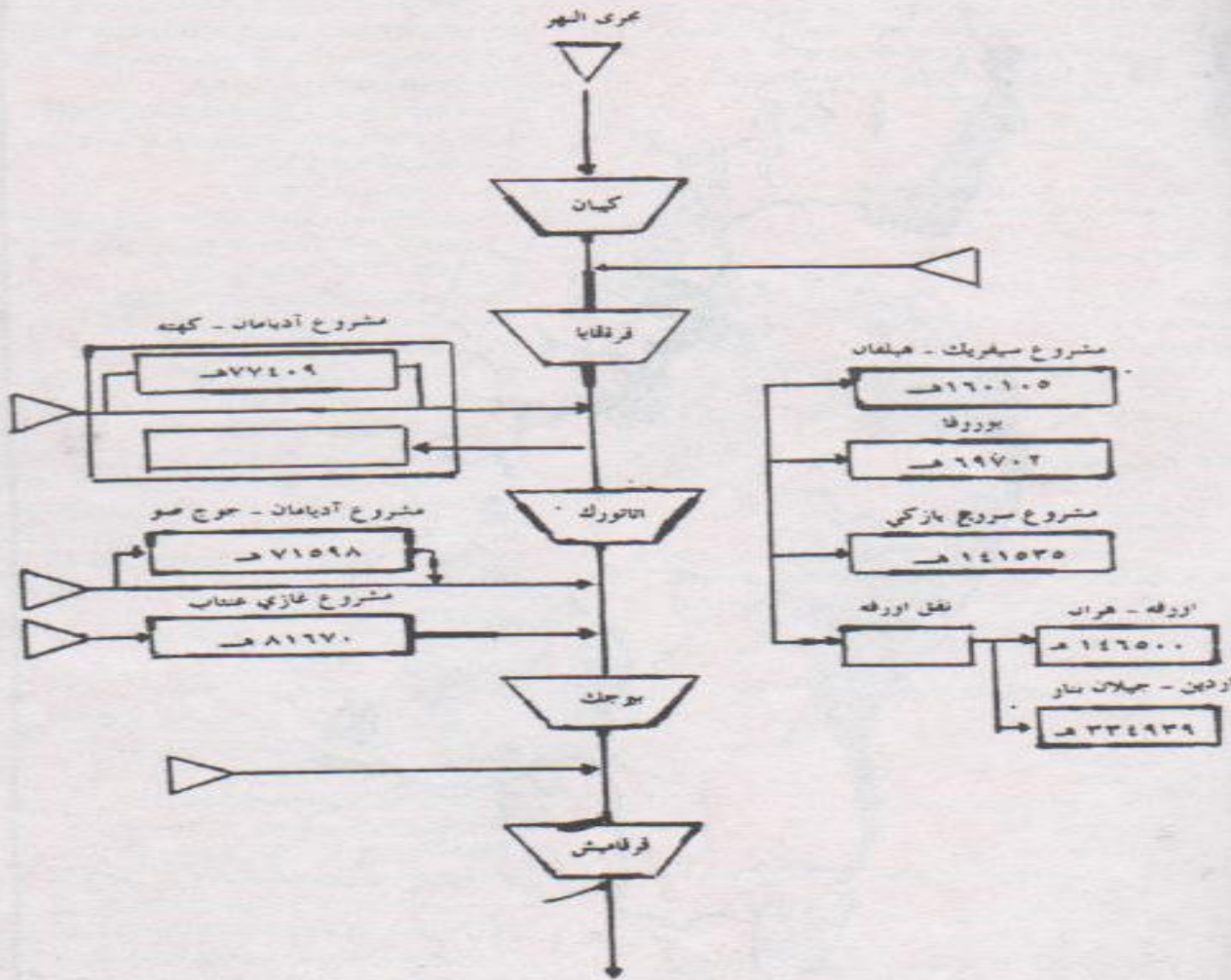
19- علي، حسن علي بن، الأمن المائي العربي، حقائق وأرقام ، دارالبراق، دمشق، بدون سنة الطبع ، ص95 .

- 4- مشروع سروج- بازكي  
انتهى العمل بهذا المشروع في عام 1999 وهو مشروع كبير تصل الطاقة الاستيعابية الى 23 مليون م<sup>3</sup> يهدف المشروع لارواء 146500 هكتار .
- 5- مشروع اديمان- كاهته .  
يهدف هذا المشروع لارواء مساحة زراعية تقدر ب 77409 هكتار من اراضي محافظة اديمان .
- 6- مشروع اديمان- جوكصو- اربان  
انتهى تنفيذ المشروع سنة 1996 م، أذ يهدف الى ارواء 71598 هكتار .
- 7- مشروع غازي عنتاب  
ويتكون من عدة سدود هم سد خزان هانج بسعة 100 م<sup>3</sup> وقد انجز في عام 1988 م وسد قايجك وسد كمن- كيمدقان ويهدف الى ارواء 74340 هكتار.  
يتضح مما سبق شرحة، ان مجموع مساحة الأراضي الزراعية المروية ضمن الـ GAP في حوض الفرات يبلغ 1083458 هكتار .



ويوضح الشكل (1) مخطط الفرات لبيان المشاريع المقامة على حوض الفرات

## مخطط الفرات



Republic of Turkey - Prime Ministry: Southeastern Anatolia Project, Regional Development Administration, 2001

## مشروعات نهر دجلة

لقد تم انشاء عدة سدود على نهر دجلة، على الرغم من صعوبة استغلال الموارد المائية السطحية في حوض نهر دجلة لاسباب طوبوغرافية .

ومن ابرز المشاريع المنجزة والمزمع انشاءها ضمن ال GAP في حوض نهر دجلة هي :

### 1- مشروع دجلة- كراكزي

يهدف المشروع الى ري الاراضي الزراعية بمساحة 126080 هكتارا من اراضي الضفة اليمنى لنهر دجلة، منها 52033 هكتارا تروى سيحا و 74047 هكتارا تروى ضحا.

### 2- مشروع باتمان

تم البدء بالمشروع في عام 1986 وانتهى في سنة 1992 ويهدف المشروع الى ري 37744 هكتارا سيحا وضحا.

### 3- مشروع باتمان- سلوان

انتهى انجاز المشروع في عام 2001 وبعده مراحل ، يهدف المشروع الى ري اراضي زراعية تقدر بـ 213 الف هكتار من الاراضي الواقعة يسار نهر دجلة العليا .

### 4- مشروع كارزان

يهدف لارواء اراضي حوض كارزان بنحو 60الف هكتار من اراضي الحوض اذ ان نحو نصف مساحة الاراضي المروية تروى بالاسالة ويروى البقية عن طريق الضخ .

### 5- مشروع اليسو

(ويعد سد (اليسو) من اكبر السدود التي تبني على مجرى نهر دجلة، وهو محط جدل كبير منذ سبعينيات القرن الماضي عندما شرحت الجهات المختصة اثاره السلبية على مختلف اوجه استخدامات المياه والبيئة والزراعة . ونقل الناطق الرسمي عن وزير الموارد المائية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد قوله: ان تقارير صحفية، نشرت مؤخرا، اكدت ما ذهبت اليه الوزارة من ان المشاريع الاروائية التركية التي ستقام على نهر دجلة في الجزء التركي منه، وخاصة سد (اليسو) ستتسبب في حرمان آلاف الهكتارات الواقعة في الاراضي العراقية من المياه. وكانت وزارة الموارد المائية قد كشفت في وقت سابق عن ان المشاريع الاروائية التي تعتمزم تركيا انشاءها على نهر دجلة ستؤدي الى خفض كميات المياه الواردة الى العراق بنحو (11) مليار متر مكعب في السنة الواحدة، اي ما يعادل اكثر من نصف كمية المياه التي تصل العراق حاليا عبر نهر دجلة، والتي تقدر بنحو (20) مليار متر مكعب في السنة.)<sup>(20)</sup>

### 6- مشروع الجزيرة .

وهو يضم عدة مشاريع منها

- مشروع سد الجزيرة

- مشروع ري سلوبي

- مشروع نسيبين - جزيرة - ايدل

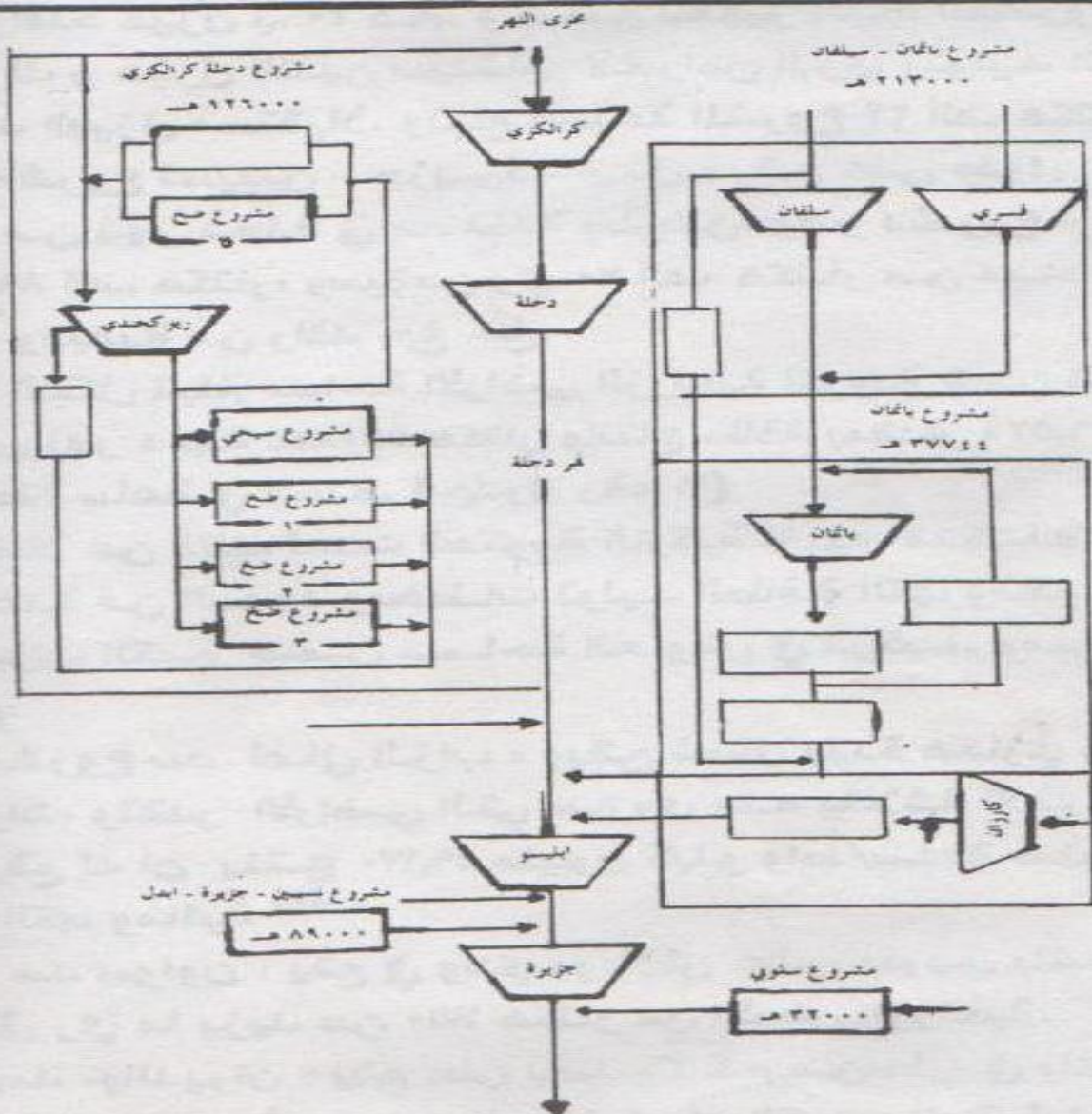
20- جريدة المدى، الموارد المائية: حملة دبلوماسية دولية لشرح تأثيرات المشاريع الاروائية التركية على واقع المياه في العراق

تقارير المدى، الاحد 24-9-2006 . موقع الجريدة على الانترنت ([www.almadapaper.com](http://www.almadapaper.com)).

ويوضح الشكل (2) مخطط دجلة والذي يبين فيه المشاريع المقامة على حوض دجلة .

### مخطط دجلة

شكل رقم (٣) نموذج بمنظومة المشروعات التركية الرئيسية على حوض دجلة



يتضح مما تقدم ان برامج السياسة المائية المتمثلة ببناء وتنفيذ المشاريع المائية على حوضي دجلة والفرات قد ادت وستؤدي الى انخفاض كبير في حجم الواردات المائية الداخلة الى الاراضي العراقية بشكل عام وبتناقص كبير في حجم مياه الري بشكل خاص، وبالتالي سيؤدي هذا بالضرورة الى انخفاض الانتاجية الزراعية وبالاخص من الحبوب في الاراضي الزراعية في العراق وبمعنى اخطر تهديد الامن الغذائي الوطني .

- ماهي أسباب السياسة المائية التي تنتهجها تركيا والموجعة للعراق .....؟

ان تركيا ومنذ فترة طويلة تسعى لتحقيق هدفين استراتيجيين مهمين:

1- ازدادت مطالبة تركيا بالعضوية التامة في المجموعة الاوربية في عهد الجنرال كنعان ابفرن وتوركوت اوزال وسليمان ديميريل، ورغم ترشحها في عام 1999 فلا يزال هذا الطموح متفاعلا حتى اليوم.

2- لقد عمدت تركيا لان تكون مصدرا رئيسيا لمختلف المنتجات ، باستخدام المياه والزراعة المتقدمة والمنتجات الصناعية والصناعية الزراعية والتجارة الدولية، بهدف بناء مصالح اقليمية واسعة في الشرق الاوسط ومع الجمهوريات الثماني المستقلة عن الاتحاد السوفيتي سابقا بعد عام 1990 م.

ثالثا : اهداف السياسة المائية التركية

من الواضح للعامة بأن السياسة المائية التركية ليست مجرد مشروعات لتنظيم تصاريح المياه نهري دجلة والفراتن والحد من مخاطر الفيضانات كما تدعي تركيا بذلك، وإنما هي مشاريع أمنية في تصور الحكومة التركية متكامل الأغراض ومتعدد الأهداف، منها أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية واستراتيجية.

يمكن تقسم اهدافها بأختصار الى قسمين رئيسيين هما :

1- الاهداف السياسية

لقد اقرت الامم المتحدة عام 1994 م القانون الدولي الخاص باستخدام المجاري المائية في الاغراض غير الملاحية، إذ تم تنظيم استغلال هذا المورد بشكل يؤمن الحقوق للدول المتشاطئة في الانهر الدولية .

ولكن نجد ان تركيا قد اغمضت عيناها أمام كل القوانين الدولية، معتبرة نهري دجلة والفرات مياه تركية. وان حصة العراق وسوريا منها هي عبارة عن مياه ماوراء الحدود وليس من حق اي من الدولتين (العراق- سوريا) اي شي منها .

ومن بين اهم الاهداف السياسية من وراء السياسة المائية التركية هي :

1- المماطلة قبل الوصول الى اتفاق حولة تقسيم المياه مع سوريا والعراق وترك ورقة المياه مفتوحة أطول مده ممكنة ليتمكنها ذلك من تنفيذ كامل مشروعاتها المائية، وللمساومة بها مستقبلا لتحقيق مصالحها .

2- تحاول تركيا نشر مبدأ جديد من خلال العلاقات الدولية من خلال سياسته المائية وهو بيع المياه للعرب وغيرهم.

3- استخدام ورقة المياه كورقة ضغط ضد الاطراف العربية (العراق وسوريا) من خلال التحكم بتصاريح نهري دجلة والفرات لتحقيق أهداف سياسية .

4- أرغام العرب على قبول التعامل مع الكيان الصهيوني والتعاون معه بشكل دائم من خلال ربط قضية السلام بالمنطقة العربية .

من الواضح ان السياسة المائية التركية اخذت تتوسع على حساب المصالح الوطنية العليا واهدافه ومخططاتها واصبحت تندرج سياساتها المائية ضمن مخططات السياسة الامريكية لربط قضية المياه بالمنطقة بقضية النفط من جهة وقضية مفاوضات التسوية مع الكيان الصهيوني من جهة اخرى

## 2- الاهداف الاقتصادية

تركز تركيا في منطقة جنوب شرقي الاناضول لاجل تنمية هذه المنطقة وذلك باستغلال موارد المياه المتوفرة فيها على حساب الدول المتشاطئة، لذلك من بين اهم الاهداف الاقتصادية في سياستها المائية :

- 1- تعتبر تركيا ان مياه نهري دجلة والفرات هي موارد طبيعية تركية لذلك من بين اهدافه هو استثمار تلك الموارد بهدف عرض مقايضة هذا المورد الحيوي بالنفط العربي ومنه العراق وهذا ما اكده المستشار الاقدم في وزارة الطاقة التركية بقولة بمناسبة افتتاح سد كيبان ((بما ان العراق بلد نفطي غني بالوقود والغاز الطبيعي. فيصبح بالامكان اعطاء كمية اكبر من المياه مقابل بيع النفط العراقي لتركيا بأسعار مخفضة))<sup>(21)</sup>.
- 2- تهدف تركيا لتحقيق حلمها الكبير في ان تكون سلة الغذاء في منطقة الشرق الاوسط، مما يضعها بين الدول العشر الكبرى المنتجة للغذاء في العالم<sup>(22)</sup>.
- 3- تهدف تركيا من سياستها المائية الى تحويل اقليم ال GAP المتخلف الى منطقة سياحية وخلق فرص عمل التي تقدر بنحو 250 الف فرصة عمل للأفراد وبالتالي استتباب الامن في الاقليم .
- 4- وتهدف ايضا الى التنمية الزراعية في منطقة ال GAP بحلول عام 2020 م من خلال زيادة مساحة الاراضي المروية من حوض دجلة من 0.28 مليون دونم الى نحو 2.23 مليون دونم وتوسيع مساحة الاراضي المروية من 2 مليون دونم في حوض الفرات الى نحو 6 مليون دونم<sup>(23)</sup>.

- 
- 21 - محمد جواد مبارك، أثر المياه في العلاقات الدولية، دراسة في مكامن الصراع او التعاون بين دول المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي، رسالة دكتوراة، جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية 1994 م، ص 4 4 .
  - 22 - د. عوني السباعي، التأثير الصهيوني في المشاريع التركية وانعكاساتها على الامن المائي العربي، ندوة الموارد المائية، جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية 1993 ن ص 215 .
  - 23 - وزارة الموارد المائية (الري سابقا)، قسم الموازنة المائية، توقعات عن التطوير الشامل للاراضي الزراعية في تركيا تقرير غير منشور 1996 م .

#### رابعاً: موقف السياسة المائية التركية من القانون الدولي

منذ القرن 18 ميلادي وضعت معاهدات واتفاقيات دولية وبرتوكولات تؤكد على حق كل الدول المتشاطئة باستخدام المجرى المائي الدولي دون الاضرار بالآخرين. إذ صدرت نحو 13 اتفاقية وبيان مشترك حول تنظيم الاستفادة من مياه نهري دجلة والفرات<sup>(24)</sup>، مبتدأ بمعاهدة لوزان الموقعة بين دول الاحتلال (فرنسا وبريطانيا) عام 1920 م، ومعاهدة لوزان الثانية عام 1923 م (معاهدة الصلح بين تركيا والحلفاء) وانتهاء بالبيان المشترك الذي اصدر بدمشق كانون الثاني 1993 م .  
من هنا نجد من خلال هذا الاتفاقيات ان تركيا معترفه ضمناً بالطابع الدولي لنهري دجلة والفرات وضرورة تقاسم المياه بين الدول الثلاث وفقاً للقانون الدولي .

ولكن نرى أن العراق طالبة في عام 1988 بزيادة التصريف المنفق عليه بكونه اتفاق مؤقت يزول بانهاء ملئ خزان اتاتورك الا ان تركيا وخلال الفترة 1994/1990 لم تمرر سوى 388 م<sup>3</sup>/ثا. وإذا علمنا بانه هذه الحصة من التصريف وبموجب الاتفاق السوري العراقي عام 1989 م الذي اصبح نافذ المفعول من 16-4-1990 يقضي بان تكون حصة العراق من المياه 58 % والحصة المتبقية والبالغة 42 % لسوريا، فإنه يصبح معدل الورد المائي للعراق وفق هذا التصريف 11.8 مليار م<sup>3</sup> كمعدل سنوي للفترة من 1990 /1994<sup>(25)</sup> وهي كمية لا تلبي حاجة العراق من المياه.  
وهنا يجدر الاشارة الى عدم رغبة تركيا بأي اتفاق او تفاوض مستقبلا مع الدول المتشاطئة (العراق وسوريا) وهذا ناجم عن قناعتها المطلقة بسيادتها على حوضي دجلة والفرات .

---

24- دراسة المركز العربي في المناطق الجافة والقاحلة، الاتفاقيات الدولية التي تنظم الاستفادة من الموارد المائية، المؤتمر الوزاري لوزراء الزراعة والري، القاهرة، 1997 م، ص 16-19 .  
25- وزارة الموارد المائية (الري سابقاً)، بيانات غير منشورة

## المبحث الثاني/ تأثير السياسة المائية التركية على التنمية الزراعية في العراق

لقد كانت وما زالت اثر السياسة المائية التركية على نمو الانتاج والانتاجية الزراعية في العراق سلبي وذلك لما افرزته هذه السياسة من مشاكل على كمية ونوعية المياه الواصلة للاراضي العراقية، لذلك سيتم توضيح اثر السياسة في 3 محاور وهي مشكلة تملح الاراضي الزراعية، مشكلة التصحر، أثرها على تنفيذ الخطط الزراعية .

### المحور الاول/ تزايد مشكلة تملح الاراضي الزراعية

أن المياه تمثل العنصر الاساسي في الزراعة وتحتل 92% من استخدامات المياه في العراق<sup>(26)</sup>، ولهذا انشأت مجموعة كبيرة من مشاريع الري .

لقد ادت السياسة المائية التركية الى التأثير على الواردات المائية الداخلة للعراق السنوية لمياة نهري دجلة والفرات ومن ثم الى ارتفاع نسبة الاملاح فيها متجاوزة بذلك النسب الاعتيادية مما أثر على ملوحة التربة، إذ ان ارتفاع نسبة الاملاح من 500 - 1000 جزء بالمليون يؤدي الى تراكم الاملاح في التربة عند القيام بالري بهذه المياه بمقدار 7.5 طن /هكتار سنويا، وفق المقتن المائي البالغ 15 الف م<sup>3</sup> / هكتار<sup>(27)</sup>. إذ بلغ حجم الاراضي القابلة للارواء المملحة في مجموعها بنحو 13 مليون دونم .

ولا ننسى حجم الضرر للمساحات الزراعية الذي وصل الى 40 % من مساحة الاراضي المروية في حوض الفرات عندما تم التعويض في عام 1990 من مياه بحيرة الترشار التي تجاوزت ملوحة مانها 1500 جزء. اي بنحو 1.3 مليون دونم لتصبح اراضي غير منتجة<sup>(28)</sup> .

وقد ادى السحب الكبير للمياه من قبل تركيا وزيادة الكميات المخزونة في البحيرات المقامة على نهري دجلة والفرات الى تبخر كميات كبيرة، إذ تقدر كمية المياه المتبخرة من الخزانات التركية بـ 3 مليا رم<sup>3</sup> سنويا تكفي هذه الكمية لارواء 720 الف دونم وان انخفاض المساحات المروية في العراق من 7.5 مليون هكتار عام 1980 الى 6 مليون هكتار عام 1990 جاء نتيجة لتعرضها للملوحة<sup>(29)</sup> .

- 
- 26- صادق، عبد الكريم، والبرغوثي، شوقي، مشكلات المياه في العالم العربي- إدارة الموارد النادرة- ورقة بحث (المياه في العالم العربي وأفاق واحتمالات المستقبل)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، تحرير بيتر روجز وبيتر ليدوز، دبي، 1998، ص 33 .
- 27- الرواي، ساطع محمد، أنشاء السدود وتأثيرها على نوعية المياه، نقابة المهندسين الزراعيين، بغداد، 1988، ص 32 .
- 28- علي عبد الهادي، المجال الحيوي التركي، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 1997، ص 134 .
- 29- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الاقتصادية المتبعة وانعكاساتها على استعمالات الموارد المائية وتنميتها في الزراعة العربية، دراسة مقدمة لوزراء الزراعة والري العرب، القاهرة، 1997، ص 29 .



- دور الدولة في استصلاح الأراضي

لقد عمدت وزارتي الزراعة والموارد المائي الى خطة لاستصلاح الاراضي في محافظات العراق، اذ يشير جدول (2) الى مجموع مساحة الاراضي المستصلحة والبالغة نحو (2571162) دونم منها (477104) دونم في المحافظة واسط وبنسبة (18.6 %) في حين بلغ مجموع مساحة الاراضي شبة المستصلحة (2947842) دونم منها (825883) دونم في محافظة بابل وبنسبة (28.0 %) وبلغ مجموع مساحة الاراضي غير المستصلحة (9619652) دونم منها (3080698) دونم في محافظة ذي قار وبنسبة (32.0 %) فقط<sup>(30)</sup>.

جدول رقم (2) مساحة الأراضى حسب نوع الاستصلاح على مستوى المحافظات/ دونم

المحافظة	المستصلحة (دونم)	شبة المستصلحة (دونم)	غير المستصلحة (دونم)	المجموع
نينوى	214390	9762	164333	388485
كركوك	246270	218186	106019	570475
صلاح الدين	253798	141325	373106	768229
ديالى	389257	208815	902397	1500469
بغداد	361557	254532	268618	884707
واسط	477104	129282	1578582	2184968
الانبار	79000	147100	141770	367870
بابل	373424	825883	281909	1481216
كربلاء	3912	233308	12780	250000
النجف	-	258899	-	258899
القادسية	115000	371866	1167155	1654021
المثنى	-	38884	264684	303568
ذي قار	15950	18000	3080698	3114648
ميسان	41500	-	897350	938850
البصرة	-	92000	380251	472251
المجموع	2571162	2947842	9619652	15138656

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات- مديرية الإحصاء الزراعي- مصدر سابق- ص 9

30 - الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات- مديرية الإحصاء الزراعي- تقرير مؤشرات الموارد المائية لسنة 2006، العراق- بغداد، حزيران 2007. ص 2 .



## المحور الثاني / السياسة المائية التركية ومشكلة التصحر في العراق

لقد عرف مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في (ريودي جانيرو) بالبرازيل عام 1992 التصحر (هو تدهور الاراضي في المناطق القاحلة وشبة القاحلة وشبة الرطبة الجافة نتيجة لعوامل مختلفة من بينها التقلبات المناخية والنشاطات البشرية)<sup>(31)</sup>. تتركز آثار السياسة المائية على ظاهرة التصحر في العراق على أمرين هما:

### اولا :

ان تناقص الواردات المائية الواصلة للعراق من نهري دجلة والفرات تؤدي الى الاخلال بعملية استصلاح الاراضي الزراعية التي تحتاج الى كميات كبيرة من المياه من اجل عميلتي الغسل والبزل التي تتضمنها عمية استصلاح التربة المالحة، اذ تعتبر طرق الارواء التقليدية (مثل الري السحي) أهم الاسباب في ارتفاع نسب الاملاح في مياه الارواء. اذ لا تقتصر عملية غسل التربة على كمية من المياه اللازمة لغسل واذابة الاملاح الموجودة في طبقة الاراضي فحسب، وإنما تحتاج ايضا الى كمية اخرى من المياه اللازمة لازالة المحلول الملحي وتعرف بمعدل الازاحة، وتكون كميتها اكثر من السعة الحقلية للتخلص من المحلول الملحي المتكون. وتقدر كمية المياه اللازمة لغسل دونم واحد من الارض نحو 7000 م<sup>(32)</sup>.

### ثانيا :

ان تناقص الواردات المائية سيؤدي الى عدم امكانية زراعة كافة الاراضي الصالحة للزراعة. ومن ثم الحد من امكانية التطوير والتنمية الزراعية المروية واتساع المساحات غير المزروعة، مما يؤدي الى تملحها وتناقص انتاجيتها. اذ تقدر المساحات الاجمالية التي يمكن اروائها على المدى المستقبلي في ضوء الانخفاض الوارد المائي لا تزيد عن 15.8 مليون دونم<sup>(33)</sup>.

31- FAO, The state of Food and Agriculture, Food security, some Macroeconomic Dimensions 1996, P83.

32- د. عبد العال، شفيق ابراهيم، د. الراوي امين، استصلاح وتحسين التربة، جامعة السليمانية 1981 ، ص 10.

33- المهندس صالح، وليد عيد الحميد، السياسات المائية في العراق دراسة مقدمة لمؤتمر ستراتيجيات القطاع الزراعي، بغداد مايس 1997 ، ص 2 .

### المحور الثالث / أثر السياسة المائية على تنفيذ الخطط الزراعية

((ان سد اليسو والذي يعد اكبر سد سينشأ على نهر دجلة والذي ستبلغ تكاليفه ملايين الدولارات هو محط جدل كبير منذ فكرته الاولى في نهاية السبعينات لتأثيراته السلبية على عدد من المدن الكردية في تركيا اضافة الى ازالته لمواقع تاريخية مهمة اشورية ورومانية وعثمانية وتأثيراته السلبية الاكبر على العراق وبهذا الخصوص صرح ناطق رسمي باسم وزارة الموارد المائية عن هذه التأثيرات قائلاً

ان كميات المياه الواردة الى العراق في نهر دجلة ستتأثر بشكل كبير عند اكمال تنفيذ مشروع سد اليسو حيث سيتحكم السد في تحديد كميات المياه المطلقة الى العراق. وان الوارد المائي الطبيعي لنهر دجلة عند الحدود العراقية- التركية هو (20.93) مليار متر مكعب /سنة وفي حالة تنفيذ المشاريع التركية من المتوقع ان ينخفض هذا الوارد الى (7، 9) مليار متر مكعب/ سنة وهو يشكل نسبة 47% من الايراد السنوي لنهر دجلة، ان مثل هذا النقص في ايرادات النهر له انعكاسات خطيرة على العراق في مجالات (الزراعة، الشرب، توليد الطاقة، الصناعة، وبدرجة كبيرة انعاش الاهوار، البيئة) واكد الناطق الرسمي ان نسبة كبيرة من سكان العراق تعتمد في تأمين احتياجاتها من مياه الشرب والزراعة والاحتياجات الاخرى على نهر دجلة وتظهر الحسابات الفنية انه في حالة حدوث نقص مقداره (1) مليار متر مكعب/ سنة من واردات النهر سيؤدي الى تجميد مساحات زراعية تقدر بحوالي (62500) هكتار فكيف الحال اذا انخفض الوارد المائي الى (7، 9) مليار متر مكعب/ سنة عند انشاء سد اليسو ستكون مجمل المساحات الزراعية التي ستحرم من تجهيزات المياه (696000) هكتار من الاراضي المزروعة وهذا سيؤدي الى انخفاض كبيراً بمساهمة هذا القطاع في الانتاج المحلي وانعكاسات ذلك على دخول الفلاحين والمزارعين مما سيدفع بهم الى ترك مهنة الزراعة والهجرة الى المدن، كما ستزيد من اتساع وزحف مساحات التصحر في العراق وانتشار الكتلان الرملية وحصول تغيير في طقس العراق من خلال تكرار العواصف الرملية اضافة الى تدهور المراعي الطبيعية وانخفاض انتاجها في المناطق المتاخمة للاراضي الزراعية التي ستقطع عنها المياه اضافة الى جفاف الاهوار طبيعياً.

وقال الناطق الرسمي باسم وزارة الموارد المائية: عند قيام تركيا بتنفيذ سد اليسو سيؤدي في السنوات الجافة الى تقليص المياه المتدفقة بشكل حاد وخاصة بعد اكمال منظومة مشروع اليسو- جزرة (وهذا الاخير هو سد سيتم المباشرة به بعد انجاز سد اليسو) حيث سيتم تحويل كافة المياه الى اراضي هذا المشروع قبل عبورها الحدود الدولية (التركية- العراقية) وسيؤدي الى انعكاسات سلبية كبيرة على بيئة العراق وحرمان الكثير من السكان القاطنين على النهر من امدادات مياه الشرب))<sup>(34)</sup>.

أما نهر الفرات فنتيجة سحب كميات كبيرة من مياهه من خلال بناء السدود والخزانات على هذا النهر أدت الى اضطراب لنحو 33% من السكان وتعرض 59% من الاراضي للجفاف<sup>(35)</sup> لحقة الضرر بمراكز 7 من محافظات يسكنها أكثر من 7.5 مليون نسمة. كما ان بناء المشاريع المائية على النهر عام 1990 م ادى الى تعثر في تنفيذ الخطة الزراعية مما أدى ذلك الى خسارة قدرت بنحو 4.5 مليار دولار<sup>(36)</sup>.

اذن هناك حقيقة واحدة وهي ان توفر المياه يبقى المحدد الرئيسي للتنمية الزراعية بالعراق وليس الاراضي لذلك تتجسد خطورة ما تقوم به تركيا من الاستحواذ على نهري دجلة والفرات كمحدد رئيسي امام تنفيذ برامج الخطط الزراعية في العراق.

34 - جريدة البيئة، انشاء سد اليسو على نهر دجلة سيخفض الوارد المائي الى العراق، الأحد، 27 أغسطس، 2006. موقع الجريدة على الانترنت ([www.4eco.com](http://www.4eco.com)).

35 -د. السباعي، عوني، أبعاد ومؤشرات مشروع جنوب شرقي الاناضول على الامن القومي، ندوة الموارد المائية، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1993، ص10.

36 - جريدة القبس، مقابلة مع وزير الري العراقي، العدد 6367 في 27 - 1 - 1990

### الاستنتاجات

لقد خلصت الدراسة الى جملة نتائج توشح خطورة الموقف بالنسبة لحجم ونوعية الواردات المائية لنهري دجلة والفرات الداخلة الى العراق، بسبب السياسة المائية التركية، والتي يمكن ايجازها بالاتي:

1- ان معدل الواردات المائية السنوية قد شهد تناقصاً لكلا النهريين، اذ ان معدل الوارد المائي السنوي لدجلة مع روافده قد انخفض من 48.2 مليار م<sup>3</sup> خلال الفترة 1999/ 979 الى 44.6

مليار م<sup>3</sup> في عام 2006، بينما تناقص معدل وارد نهر الفرات من 29 مليار م<sup>3</sup> خلال الفترة 1979/ 1999 الى 20.6 مليار م<sup>3</sup> في عام 2006. وهذا يدل وبوضوح تام ان سبب التناقص في الوارد المائي يعود الى بناء السدود والمشاريع المائية على حوضي دجلة والفرات من قبل الجارة تركيا

- 2- كمية المياه التي تصل العراق حاليا عبر نهر دجلة (عند حدود تركيا وبدون روافده) والتي تقدر بنحو (20) مليار متر مكعب في السنة، سوف تصل 11 مليار م<sup>3</sup> في السنة الواحدة، نتيجة المشاريع الاروائية (سد اليسو) التي تعتزم تركيا انشاءها على نهر دجلة.
- 3- لقد كانت للسياسة المائية التركية الاثر السلبي على الاراضي الزراعية في العراق نتيجة تضرر الاخيرة بزيادة تملح التربة وانتشار ظاهرة التصحر في مساحات زراعية واسعة. حيث بلغت الاراضي الزراعية المتملحة نتيجة تلك السياسات نحو 13 مليون دونم في مجموعها .
- 4- كما ان السياسة المائية التركية تعدت هذا الاثر السلبي ليشمل بذلك تدهور واعاقة برامج الخطط الزراعية حيث تظهر الحسابات الفنية انه في حالة حدوث نقص مقداره (1) مليار متر مكعب/ سنة من واردات النهر سيؤدي الى تجميد مساحات زراعية تقدر بحوالي (62500) هكتار فكيف الحال اذا انخفض الوارد المائي الى (7، 9) مليار متر مكعب/ سنة عند انشاء سد اليسو ستكون مجمل المساحات الزراعية التي ستحرم من تجهيزات المياه (696000) هكتار من الاراضي المزروعة وهذا سيؤدي الى انخفاضاً كبيراً بمساهمة هذا القطاع في الانتاج المحلي وانعكاسات ذلك على دخول الفلاحين والمزارعين مما سيدفع بهم الى ترك مهنة الزراعة والهجرة الى المدن. وبالتالي ترك الاراضي الزراعية وعدم التمكن من وضع خطة زراعية متكاملة .

## التوصيات

- لا بد من وضع تصورات حول السبل الكفيلة لحل المشاكل الخاصة بشحة المياه بما يجعلها موازية للاحتياجات المطلوبة من مياه الري خلال العقود القادمة من القرن القادم، ولكون هذا الموضوع يمس الامن الغذائي الوطني كان لا بد وضع توصيات يمكن ايجازها بالنقاط التالية :
- 1- اقترح ان تبدأ وزارتي الموارد المائية والزراعة بأشياء وتنفيذ مشاريع تخزينية استراتيجية ضخمة على نهر دجلة وما تبقى من مياه من نهر الفرات، ومن الجدير بالذكر ان وزارة الموارد المائية نفذت عدد لا يستهان به من السدود بالعراق الا انه لا تتناسب مع حجم السدود بتركيا، مع استمرار التفاوض مع الجارة تركيا للخروج بأنسب الحلول ترضي كلا الطرفين.
  - 2- اقترح ان تكون هناك ارشادات مكثفة وجادة من خلال وسائل الاعلام للمزارعين، وأجراءات قانونية بحق المخالفين من المزارعين في استخدام المقننات المائية المحدده لكل محصول زراعي .
  - 3- وضع مقاييس الري اللازمة في منافذ المياه للحقول الزراعية
  - 4- وضع موضوع تسعيرة مياه الري موضع الجدية والتطبيق في الاراضي الزراعية .
  - 5- اتباع سياسة الزراعة المحمية كلما امكن ذلك، أذ تضمن هذه الزراعة الحصول على زيادة الانتاج تتراوح بين 15 - 20 ضعف من وحدة المساحة وبكمية من المياه لا تتجاوز 50% مقارنة بالزراعة المكشوفة .
  - 6- توسيع من نطاق استخدام طرق الري الحديثة كالري بالرش والري بالتنقيط، لاجل تقليل الضائعات المائية الكبيرة في الري السحي.
  - 7- العمل الجاد على كربي نهري دجلة والفرات ابتداء من دخولهما الى الاراضي العراقية وذلك لاجل زيادة منسوب المياه وتخفيض نسبة الاملاح فيها.

## المصادر

### أ- المصادر باللغة العربية :

#### - الرسائل والاطاريح : A

- 1- الصالحي، ثامر محي الدين، الطاقة في تركيا، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية 1989 .
- 2- الرواي، احمد عمر، مشكلات المياه بالعراق في ظل السياسة المائية التركية وتأثيراتها في الامن الغذائي، اطروحة دكتوراة/ كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد 1999 .
- 3- الناصح، احمد كامل حسين، واقع استخدام المياه السطحية في الزراعة في العراق وتوقعات المستقبل حتى عام 2020 م ، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة بغداد، 2002 .
- 4 - علي عبد الهادي، المجال الحيوي التركي، اطروحة دكتوراة، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 1997 .
- 5- لافي، صبرية احمد، استثمار الموارد المائية السطحية في العراق وأثرها في الامن الوطني- رسالة دكتوراه، كلية الاداب- جامعة بغداد 1994 .
- 6- محمد جواد مبارك، أثر المياه في العلاقات الدولية، دراسة في مكامن الصراع او التعاون بين دول المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي، رسالة دكتوراة، جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية 1994 م .

#### - المجلات والصحف: B

- 1- الجهماني، يوسف ابراهيم، ثرثرة فوق المياه، الطبعة الاولى، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1999 .

- 2- جريدة البيئة، انشاء سد اليسو على نهر دجلة سيخفض الوارد المائي إلى العراق، الأحد، 27 أغسطس، 2006. موقع الجريدة على الانترنت ( [www.4eco.com](http://www.4eco.com) ).
  - 3- جريدة القبس، مقابلة مع وزير الري العراقي، العدد 6367 في 27 - 1 - 1990 .
  - 4-جريدة المدى، الموارد المائية: حملة دبلوماسية دولية لشرح تأثيرات المشاريع الاروائية التركية على واقع المياه في العراق تقارير المدى، الاحد 24-9-2006 . موقع الجريدة على الانترنت ( [www.almadapaper.com](http://www.almadapaper.com) ) .
  - 5- سارة، فايز ( كاتب سوري ) سوريا وجواره ..... مشكلة المياه- صحيفة الوطن العمانية -26 تشرين اول 2006 .
- راجع الموقع <http://www.thissyrria.net/2006/10/26/mediaarticles/11.html>

#### - الدراسات والبحوث: C

- 1- د. أبراهيم، احمد حسن، قطاع الزراعة في الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للعلوم الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت/ مايس 1997 .
- 2- د. السبعواوي، عوني، أبعاد ومؤشرات مشروع جنوب شرقي الاناضول على الامن القومي، ندوة الموارد المائية، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1993 .
- 3- صادق، عبد الكريم، والبرغوثي، شوقي، مشكلات المياه في العالم العربي- إدارة الموارد النادرة- ورقة بحث (المياه في العالم العربي وأفاق واحتمالات المستقبل)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، تحرير بيتر روجز وبيتر ليدوز، دبي، 1998 .
- 4- لافي، صبرية احمد، السياسة المائية التركية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، سلسلة دراسات تركية رقم (15)، بغداد، 1984 .
- 5- ساطع محمد الرواي، أنشاء السدود وتأثيرها على نوعية المياه، نقابة المهندسين الزراعيين، بغداد، 1988 .
- 6- علي، حسن علي بن الأمن المائي العربي، حقائق وأرقام، دار البراق، دمشق، بدون سنة الطبع .
- 7- د. عبد العال، شفيق ابراهيم، د. الراوي امين، استصلاح وتحسين التربة، جامعة السليمانية 1981 .
- 8 - د. عوني السبعواوي، التأثير الصهيوني في المشاريع التركية وانعكاساتها على الامن المائي العربي، ندوة الموارد المائية، جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية 1993 م .
- 9- منظمة الغذاء والزراعة الدولية (FAO)، التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار في الشرق الادنى، هولندا نيسان/ 1991 .
- 10- د. محمد، صباح محمود، د. عباس، عبد الامير، السياسة المائية التركية، مطبعة المتوسط، بيروت 1998 .
- 11- المهندس صالح، وليد عيد الحميد، السياسات المائية في العراق، دراسة مقدمة لمؤتمر استراتيجيات القطاع الزراعي، بغداد مايس 1997 .

#### -D المنظمات والتقارير:

- 1- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات- مديرية الاحصاء الزراعي- تقرير مؤشرات الموارد المائية لسنة 2006 ، العراق- بغداد، حزيران 2007 .
- 2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الاقتصادية المتبعة وانعكاساتها على استعمالات الموارد المائية وتنميتها في الزراعة العربية، دراسة مقدمة لوزراء الزراعة والري العرب، القاهرة، 1997 .
- 3- دراسة المركز العربي في المناطق الجافة والقاحلة، الاتفاقيات الدولية التي تنظم الاستفادة من الموارد المائية، المؤتمر الوزاري لوزراء الزراعة والري، القاهرة، 1997 م .

- 187 -

- 4- منظمة الفاو، مؤتمر القمة العالمي للاغذية، الدور الرئيسي للمياه، المجلد 2، الوثائق الفنية الاساسية، 110، 1996 .
- 5- وزارة الري، قسم الموازنة المائية، توقعات عن التطوير الشامل للاراضي الزراعية في تركيا، تقرير غير منشور 1996 .
- 6- وزارة الري، بيانات غير منشورة .

ب: المصادر الاجنبية

- 1 Resod, labirak, Geography of Turkey, University of Ankara, Directorate General of press and pronxition Areavu, N.D, 1988 p.35.
- 2 FAO, The state of Food and Agriculture, Food security, some Macroeconomic Dimensions 1996, P83.